

Distr.: General
26 January 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

عولمة محورها التنمية: نحو تحقيق نمو وتنمية شاملين ومستدامين

إرساء مسارات إنمائية شاملة تراعي الاعتبارات الجنسانية

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

مقدمة

١- من المُعترف به على نحو متزايد لدى المسؤولين عن رسم السياسات العامة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء أن المستويات المرتفعة والمستمرة لانعدام المساواة لا تطرح تحدياً أخلاقياً فحسب بل إنها تشكل أيضاً مصدراً لعدم الاستقرار الاقتصادي وعاملاً معوقاً للنمو. ومن المؤكد أن هذا ينطبق على الفوارق بين الرجل والمرأة. ففي شتى أنحاء البلدان المتقدمة والنامية، لا تزال الأحرار التي تتقاضاها النساء أقل بكثير من تلك التي يتقاضاها الرجال وإن تساوت المؤهلات والكفاءات. وتشير بيانات منظمة العمل الدولية إلى أن نسبة النساء غير الناشطات اقتصادياً من مجموع عدد الإناث اللواتي تزيد أعمارهن عن ١٥ سنة تبلغ قرابة النصف مقارنة بنسبة قدرها ٣, ٢٢ في المائة في حالة الرجال^(١). وفي قطاع الزراعة، تملك النساء عادةً قطعاً أصغر مساحة من تلك التي يملكها الرجال، ويعانين عموماً مما يعتري السوق من نقائص تحد من فرص حصولهن على المدخلات والأصول والخدمات وتقلص إنتاجيتهن. وعادةً ما تدير النساء من أصحاب المشاريع الفردية مشاريع أعمال أصغر من تلك التي يديرها الرجال، وهي غالباً ما تتركز في قطاعات أقل ربحية. ورغم أن توسع التجارة

(١) ILO (2011). *Women in Labour Markets: Measuring Progress and Identifying Challenges*

الدولية قد خلق الكثير من فرص العمل الجديدة، فإن النساء يُستخدمن عادةً في أعمال مؤقتة ومحفوفة بالمخاطر ولا يتمتعن إلا بالقليل من استحقاقات الضمان الاجتماعي ولا يتاح لهن سوى القليل من فرص الترقى. ويشكل عدد النساء الأميات نسبة الثلثين من مجموع عدد البالغين الأميين في جميع أنحاء العالم وقدره نحو ٨٠٠ مليون شخص^(٢). ويبلغ متوسط نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات أقل من ٢٠ في المائة^(٣). وفي جميع البلدان تقريباً، لا تزال هناك فوارق هائلة بين الرجال والنساء من حيث المسؤوليات المتصلة بالرعاية والعمل المنزلي.

٢- ومن الواضح أن الرجال والنساء لا يتمتعون بالفرص نفسها ولا تتاح لهم الإمكانيات نفسها للاستفادة من تنمية بلدانهم والمساهمة فيها. وما برحت عملية إدماج البعد الجنساني في السياسة الاقتصادية تسير حتى الآن بوتيرة شديدة البطء.

٣- وكثيراً ما يكون تطلع النساء المشروع إلى الاضطلاع بدور أكثر أهمية في عملية التنمية الاقتصادية لبلدانهم مرتبطاً بالسعي لإعمال الحقوق المدنية والسياسية. وقد أظهر "الربيع العربي" الدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه النساء بوصفهن مُحفّزات للتغيير الاجتماعي. ويكمن التحدي الذي تواجهه النساء الآن في أن يصبحن صانعات للقرار في النظم الجديدة وأن يشهدن مراعاة احتياجاتهن وتطلعاتهن لدى تصميم استراتيجيات إنمائية أكثر شمولاً.

أولاً - إرساء مسارات إنمائية شاملة تراعي الاعتبارات الجنسانية

٤- إن التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة هما مسألتان مترابطتان ترابطاً وثيقاً. فالتنمية هي في حد ذاتها قوة دافعة للمساواة بين الجنسين وأداة لتمكين المرأة، حيث إن التغيرات الهيكلية وأوجه التقدم التكنولوجي والالتزامات التعليمية تتيح فرصاً جديدةً لأعداد متزايدة من المواطنين. غير أن هذه ليست عملية تحدث تلقائياً أو دون عقبات. بل يلزم اتخاذ إجراءات على صعيد السياسة العامة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة^(٤).

٥- وبمقتضى المبادئ التي أرساها توافق آراء واشنطن، يُفترض أن تؤدي التجارة الحرة - مقترنةً بتحرير الاستثمارات ورفع الضوابط التنظيمية لعمل القطاع الخاص والنظم المالية، وخصخصة مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة - إلى دعم النمو الاقتصادي المطرد وتنمية القدرات الإنتاجية. وبالمقابل، يُفترض أن يؤدي ارتفاع مستويات النمو والإنتاجية، بدوره، إلى زيادة فرص العمل ودعم سُبل عيش الجميع، رجالاً ونساءً، وتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة من الفوائد التي تحققها سياسات الاقتصاد الكلي^(٥).

(٢) بيانات عام ٢٠٠٨. UNESCO Institute for Statistics (2010). *Adults and Youth Literacy: Global trends in gender parity*. UIS Fact Sheet No.3

(٣) Inter-Parliamentary Union (2011). *Women in National Parliaments*. November

(٤) Duflou E (2005). *Gender Equality in Development*. BREAD Policy Paper No. 011

(٥) WomenWatch (2011). *Gender Equality and Trade Policy*. Resource Paper

٦- وقد أدى إخفاق برامج التكيف في تحقيق نتائج شاملة إلى حدوث تحول أولي في تركيز السياسة العامة خلال فترة التسعينات من القرن الماضي في اتجاه تخفيف وطأة الفقر. وبعتماد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠، توسع نطاق تشديد ظروف التنمية الدولية ليشمل الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق بالتجارة، استُهلّت في عام ٢٠٠١ جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف انطلاقاً من تشديد قوي على التنمية، مما أسهم في وضع الرأي القائل بأن تحرير التجارة يؤدي تلقائياً إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لصالح الجميع موضع تدقيق وتمحيص.

٧- وأدى عمق الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة وارتباطها الوثيق بارتفاع وتقلب الأسعار في أسواق الأغذية والوقود إلى إثارة عدة أسئلة حول مدى حكمة المسار الإنمائي الذي انتهج خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد أظهر ذلك الحاجة إلى إدماج أهداف الحد من الفقر وخلق فرص العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين إدماجاً صريحاً في صلب استراتيجيات النمو من أجل التوصل إلى "عولمة محورها التنمية" تكون شاملة ومستدامة على حد سواء.

٨- ومن الواضح أن السياسات الاقتصادية تؤثر بطرق مختلفة في مختلف شرائح السكان، بما في ذلك الرجال والنساء؛ أما الافتراض بأن السياسات الاقتصادية "محايدة جنسانياً" فقد كان ولا يزال موضع اعتراض متزايد. فلا يمكن للسياسة الاقتصادية أن تؤدي دورها البالغ الأهمية في تضيق الفجوة بين الجنسين إلا إذا أخذ واضعو السياسات، عن وعي، هذه الفوارق الأفقية في اعتبارهم.

٩- كما أن البعد الجنساني يُدخل بدوره أفكاراً جديدة متبصرة في تحليل السياسة الإنمائية. فأولاً، تؤدي الصلة بين الاقتصاد والبعد الجنساني إلى حدوث تحول في التشديد بعيداً عن الاعتبارات الكلية المتصلة بالدخل والثروة ونحو تحقيق آثار تنطوي على إعادة توزيع الدخل والثروة ضمن المجتمع. وثانياً، يساعد إدماج البعد الجنساني في توسيع نطاق مناقشة مسألة الشمول عن طريق ربط ديناميات الاقتصاد الكلي بمجموعة أوسع من التحديات المتصلة بأوجه انعدام المساواة - الفوارق الرأسية في توزيع الدخل والثروة، فضلاً عن الفوارق الأفقية المتجذرة في العرق/الأصل الإثني/الطبقة الاجتماعية أو الموقع الإقليمي. وأخيراً، ومن خلال الخوض في تفاصيل الأعراف الاجتماعية وعلاقات القوة، يُدمج نهج البعد الجنساني العوامل الاجتماعية والثقافية في صلب التحليل الاقتصادي. وخلاصة القول إن المنظور الجنساني يُسهم في التوصل إلى فهم أعمق وأفضل لسياسات الاقتصاد الكلي وأدائه. كما أنه يوفر إطاراً لإعادة تقييم سياسات الاقتصاد الكلي بطرق تزيد إلى حد بعيد من جدواها الاجتماعية وشموليتها.

١٠- أسئلة: ما هو الفرق إذا كان من يحقق القيمة الاقتصادية هم الرجال أم النساء؟ وهل للسياسات التي تُحايي النساء مبرراتها من وجهة نظر اقتصادية؟ وهل تستحق هذه السياسات ما تُحمّله للمجتمع من تكاليف؟ وما هي الانعكاسات الاجتماعية (من حيث معدل الخصوبة، والهياكل الأسرية، وما إلى ذلك) المترتبة على تمكين المرأة اقتصادياً؟ وهل تمثل "النساء ذوات المهن" بحق نماذج يقتدي بها غيرهن من النساء؟

ثانياً - التجارة والفقير ونوع الجنس

١١ - إن العلاقة بين نوع الجنس والتجارة علاقة غامضة ومتعددة الأوجه. فأولاً، لنوع الجنس تأثيراً كبيراً على نتائج السياسة التجارية والأداء التجاري. ومن ذلك مثلاً أن بعض الاستراتيجيات التي تقوم على الصادرات تستند إلى عمل الإناث المتدي الأجور. ومن الأمثلة البارزة أنه خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، كان لتدني أجور النساء في بعض البلدان الآسيوية دور محوري في خفض تكاليف الإنتاج في صناعات الصادرات الكثيفة العمالة. وتشكل الزراعة مثلاً آخر يُبين كيفية تأثير أوجه اللامساواة القائمة على نوع الجنس في الأداء التجاري. فعادة ما تواجه النساء العاملات في قطاع الزراعة قيوداً تتصل بنوع الجنس تحد من قدرتهن على التكيف مع ارتفاع مستويات المنافسة، حيث إنهن يحصلن على قدر أقل من الخدمات والدعم مقارنة بما يحصل عليه الرجال. وهذا يعني مستويات أدنى من الإنتاج الزراعي، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية غير مباشرة على الأمن الغذائي وعلى القدرة التنافسية للنساء.

١٢ - ثانياً، إذا كانت العلاقات الجنسانية تؤثر في التجارة، فإن التجارة تؤثر بدورها في البعد الجنساني، حيث إن الرجال والنساء يتأثرون تأثيراً مختلفاً بالسياسات التجارية والأداء التجاري. فالسياسة التجارية يمكن أن تخفف أو تزيد من حدة أوجه اللامساواة القائمة بين الجنسين. ومن ذلك مثلاً أن تحسن التجارة في الخدمات يمكن أن يعود بفوائد على النساء اللواتي يقدمن خدمات في الخارج كتلك التي تقدمها مثلاً النساء العاملات في المجال الصحي. وتسهم الأموال التي يكسبها هؤلاء النساء ويرسلنها إلى بلدانهم في تحقيق رفاه أسرهن ولكنها تشكل أيضاً أداة لتغيير العلاقات بين الجنسين - فالنساء اللواتي يكسبن هذه الأموال من خلال العمل المؤقت في الخارج يكسبن أيضاً الاحترام ويحظين بمكانة أعلى داخل أسرهن ومجتمعاتهن. وهذا المثال يبين أن التجارة في الخدمات تخفف من حدة أوجه اللامساواة القائمة على نحو الجنس. وعلى العكس من ذلك، قد يؤدي تحسن التجارة في الخدمات إلى زيادة حدة أوجه انعدام المساواة هذه؛ ومن ذلك مثلاً أن فتح بعض الخدمات الأساسية - مثل خدمات التعليم والصحة والمياه - أمام المنافسة الأجنبية قد يزيد من كلفة الحصول على هذه الخدمات ويجعل النساء أقل قدرة على تحمل تكاليفها.

١٣ - أسئلة: من الذي استفاد من سياسات تحرير التجارة؟ وبصفة خاصة، هل كان هناك تحيز قائم على نوع الجنس في الاستفادة من المكاسب الناشئة عن التجارة؟ وما هي الصلة بين أوجه انعدام المساواة بين الجنسين، والعقبات في جانب العرض، والقدرة التنافسية التصديرية؟ وما هو تأثير تحرير التعريفات في الإيرادات وتأثيره على النساء تحديداً؟ وقد استخدمت عدة بلدان عمل النساء المتدي الأجور لبناء قدراتها الإنتاجية والتصديرية؛ فهل يمكن أن يسمى ذلك "اقتصاداً ذكياً"؟

ثالثاً - الزراعة والملكية الفكرية والأمن الغذائي والاعتبارات الجنسانية

١٤ - يظل القطاع الزراعي قطاعاً محورياً بالنسبة لآفاق التنمية في العديد من البلدان النامية لأنه قطاع أساسي لتعزيز الروابط الإيجابية بين النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر والحد من الجوع. وفي عام ٢٠٠٦، شكلت الزراعة ما متوسطه ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً، مقارنة بما نسبته نحو ١٣ في المائة في البلدان النامية الأخرى، كما استوعبت قرابة ٦٩ في المائة من السكان الناشطين اقتصادياً في أقل البلدان نمواً^(٦).

١٥ - ولقطاع الزراعة أهمية بالغة بالنسبة للنساء. وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن النساء يُنتجن ما يزيد عن ٥٠ في المائة من مجموع الإنتاج الغذائي العالمي. وفي البلدان النامية، تُشكل النساء ما متوسطه ٤٣ في المائة من قوة العمل في قطاع الزراعة^(٧) كما أن مشاركتهن في هذا القطاع آخذة في التوسع نتيجة لما يُسمى ظاهرة "تأنيث الزراعة"، وهي ظاهرة ترتبط بتزايد هجرة الذكور وتراجع جدوى العمل الزراعي للفلاحين نتيجة للعولمة في جملة عوامل أخرى^(٨).

١٦ - ويُعاني القطاع الزراعي من قصور في الأداء في العديد من البلدان النامية، لأسباب تتعلق أيضاً بالقيود المتصلة بنوع الجنس. ويُلاحظ وجود فوارق بين الجنسين فيما يتصل بفرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل الأرض والمدخلات الحديثة (كالبذور المحسنة، والأسمدة، وتدابير مكافحة الآفات، والأدوات الآلية)، والائتمانات وخدمات الإرشاد الزراعي. ونتيجة ذلك، يبلغ متوسط فوارق الغلة بين الرجال والنساء نحو ٢٠-٣٠ في المائة. وتشير التقديرات إلى أن من شأن سدّ هذه الفجوة بين الجنسين من حيث الغلة الزراعية أن يزيد الناتج الزراعي في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و٤ في المائة. وهذا يمكن أن يؤدي بدوره إلى خفض عدد الناس الذين يُعانون من نقص في التغذية في مختلف أنحاء العالم بنسبة تتراوح بين ١٢-١٧ في المائة^(٩).

١٧ - وعلى الرغم من أن النساء لا يشكلن سوى ٢٠-٣٠ في المائة من العاملين بأجر في قطاع الزراعة على نطاق العالم، فإن عملهن كثيراً ما يتركز في قطاعات التصدير العالية القيمة، مثل قطاع البستنة، حيث تكون الأجور عادة أعلى وشروط العمل أفضل مما هي عليه

(٦) UNCTAD (2009). *The Least Developed Countries Report 2009: The State and Development Governance*. United Nations publication. Sales No. E.09.II.D.9. New York and Geneva

(٧) منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١١) *حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠-٢٠١١*؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، تغيير المناخ، والوقود الأحفوري، والأراضي (<http://ftp.fao.org/nr/HLCinfo/Land-Infosheet-En.pdf>)

(٨) Deere CD (2005). *The Feminization of Agriculture? Economic Restructuring in Rural Latin America*. United Nations Research Institute for Social Development, Occasional Paper 1

(٩) منظمة الأغذية والزراعة، *حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠-٢٠١١*.

في قطاع العمالة الزراعية التقليدية^(١٠) ومع ذلك، يتركز عمل النساء عادة في الأعمال المؤقتة والعرضية والموسمية، كما يتركز في أنشطة معينة (مثل عمليات التجهيز والتعبئة والتغليف) تتطلب يداً عاملة غير ماهرة نسبياً. وكثيراً ما يُستخدم هذا الفصل بين عمل المرأة وعمل الرجل من أجل إضفاء الطابع الشرعي على دفع أجور أدنى للنساء.

١٨- وتطرح التطورات التكنولوجية في مجال الزراعة تحديات جديدة أمام النساء وتتيح لهن فرصاً جديدة أيضاً. وهناك آراء مختلفة حول المخاطر والفوائد التي يمكن أن تنطوي عليها المحاصيل المحوّرة وراثياً. ويشير بعض الأدلة إلى أن النساء المزارعات يفضلن، على ما يبدو، أنواع المحاصيل المحوّرة وراثياً على المحاصيل التقليدية وذلك لسببين رئيسيين هما: (أ) يمكن لأنواع المحاصيل المقاومة للحشرات أن تُخفض عدد العمال الذين يتعين على النساء المزارعات تشغيلهم من أجل رش المحاصيل بمبيدات الآفات؛ و(ب) يمكن لأنواع المحاصيل هذه أن تُحد من الحاجة إلى العمل اليدوي لمكافحة الأعشاب الضارة، وهو عمل قاس تؤديه النساء والأطفال عادة. ويبدو أن المزارعين الذكور يفضلون المحاصيل المحوّرة وراثياً لسبب رئيسي هو الحصول على غلة أفضل^(١١).

١٩- وتطرح التكنولوجيا الأحيائية - الزراعية، شأنها في ذلك شأن العديد من التكنولوجيات الأخرى، بعض التحديات المحددة أمام النساء. فأولاً، بالنظر إلى أن البذور المحوّرة وراثياً مكلفة، فإن هذا يمكن أن يشكل عقبة أمام حصول النساء عليها. وثانياً، يُمنع المزارعون بموجب القانون من ادخار/تبادل/إعادة زرع البذور المحوّرة وراثياً التي يُنتجونها، وبالتالي فإن هذا يتعارض مع الممارسة الزراعية الشائعة المتمثلة في ادخار البذور لاستخدامها في الموسم الزراعي التالي. وقد تكون لهذا آثار محددة على النساء في قطاع زراعة الكفاف. وثالثاً، يتطلب التعامل السليم مع التكنولوجيا توفير تدريب مناسب وتبادل للمعلومات. ثم إن الافتقار إلى الوقت يحدّ من قدرة النساء على تلقي التدريب والوصول إلى المعلومات. فقليل هو عدد النساء اللواتي يدرسن/يتدربن في مجال العلم والتكنولوجيا؛ وهذا يجعلهن أقل إلماماً بالتطورات التكنولوجية وقد تكون له تأثيرات سلبية على الاستخدام الفعال والسليم للتكنولوجيا. ويضاف إلى ذلك أن محدودية مشاركة النساء في المؤسسات العلمية التي يُوضع فيها جدول أعمال البحوث قد تُفضي إلى نتيجة مؤداها أن التطورات في مجال التكنولوجيا الأحيائية - الزراعية لا تُلبّي الاحتياجات ذات الأولوية للنساء.

٢٠- أسئلة: كيف يمكن جعل المؤسسات الائتمانية، وخدمات الإرشاد الزراعي، و منافذ التسويق أكثر استجابة لاحتياجات النساء المزارعات؟ وكيف يمكن للنساء التحول نحو مخططات تعاقدية مستقرة ومُجزية إلى حد أبعد في القطاع الزراعي الموجه نحو التصدير، دون

(١٠) FAO (2010). "Agricultural Value Chain Development: Threat or Opportunity for Women's Employment?" *Gender and Rural Employment Policy Brief 4*

(١١) IFPRI (2011). Women cotton farmers. Their perceptions and experiences with transgenic varieties - A case study for Colombia, Discussion paper 01118

أن يفقدن ميزتهن النسبية بوصفهن "مُجمَّعاً لليد العاملة الرخيصة"؟ وهل يشكل منح سندات ملكية الأراضي "حلاً سحرياً" في تمكين المرأة اقتصادياً؟ وما هي فوائد وتكاليف ومخاطر التكنولوجيا الإحيائية - الزراعية بالنسبة للمرأة الريفية؟ وهل يكفل وجود المرأة في المؤسسات العلمية أن تكون التطورات التكنولوجية موجهة نحو الاستجابة لاحتياجات المرأة؟ وهل يؤدي وجود المرأة في مجالس إدارة الشركات إلى تحقيق هذه النتيجة؟

رابعاً- تكافؤ الفرص مقابل تكافؤ النتائج: تحويل المكاسب التعليمية للمرأة إلى عمالة كاملة وفرص عمل لائق

٢١- سُجل على مدى العقدين الأخيرين تحسن كبير في معدلات التحاق الفتيات بمؤسسات التعليم بجميع مستوياته. إلا أن فرص حصول النساء والفتيات على التعليم لا تزال أقل من تلك المتاحة للرجال والصبيان، ولا تزال الفجوة بين الجنسين واسعة في مجال التعليم، لا سيما في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى وفي جنوبي آسيا وغربها^(١٢).

٢٢- وتشير الأدلة إلى أن معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات الحضور الخاصة بالبنين والبنات على السواء تتناسب مع مستوى دخل الأسرة المعيشية. غير أن احتمالات الانقطاع عن الدراسة "التسرب" هي أعلى في حالة البنات منها في حالة البنين لأن قيمتهن تُعتبر أعلى إذا ما بقين في المنزل - حيث يمكنهن أداء عدة وظائف منزلية - بدلاً من الذهاب إلى المدرسة. وهذا هو واقع الحال رغم أن الدراسات تدل على أن (أ) مواصلة الفتاة للدراسة في المدرسة الابتدائية لمدة سنة إضافية يمكن أن تؤدي إلى زيادة أجرها في المستقبل بنسبة تُقدر بما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة؛ و(ب) النساء المتعلمات يجترن على الأرجح أن يكون لديهن عدد أقل من الأطفال الذين يتمتعون بصحة وتعليم أفضل؛ و(ج) النمو الاقتصادي للبلد يتوقف على جملة عوامل منها القدرة على الاستفادة من جميع المهارات والمواهب^(١٣) وقد استحدثت بعض البلدان أدوات لزيادة معدلات التحاق الأطفال، وبخاصة الفتيات، بالمدارس (مثل برنامج العلاوات الأسرية "Bolsa familia") في البرازيل و"مخطط الدراجات" في الهند).

٢٣- ويمثل الفصل القائم على نوع الجنس في التخصصات الأكاديمية ظاهرة مستمرة في شتى البلدان/المناطق، وهي ظاهرة تعززها الأعراف الثقافية والقوالب النمطية فيما يتعلق بالقطاعات التي تعتبر حكراً على الإناث أو على الذكور. وتشير الأدلة إلى أنه كلما زاد غنى البلدان، تترع الفوارق بين الجنسين إلى التحول من فوارق في معدلات الالتحاق بالمدارس

(١٢) UNDESA (2011). The Millennium Development Goals Report

(١٣) World Bank (2008). Girls' Education in the 21st Century Gender. Equality, Empowerment, and Economic Growth. International Bank for Reconstruction and Development/World Bank, Washington D.C.

إلى فوارق في التخصصات. فلا يزال الذكور يهيمنون بقوة على بعض القطاعات مثل الهندسة والبناء والبحوث التكنولوجية والصناعية، بينما تهيمن الإناث في الدراسات التربوية والصحية التي تبلغ نسبة مشاركة الإناث فيها ٨٤ و ٨٢ في المائة، على التوالي^(١٤).

٢٤- وفي الفترة الممتدة بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٨، زادت نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل من ٥٠,٢ إلى ٥١,٧ في المائة، مما يؤكد اتجاه تزايد انخراط النساء في أسواق العمل، رغم أنه يمكن ملاحظة وجود فوارق في هذا الشأن على المستوى الإقليمي^(١٥) إلا أنه في معظم البلدان، تظل عمالة النساء تقتصر على بعض القطاعات، وغالباً ما تكون فرص العمل التي تحصل عليها النساء أدنى من مستوى تعليمهن/تدريبهن. وهذا يدل على أن مستويات التحصيل العلمي لا تنعكس بشكل كافٍ في سوق العمل: فزيادة تعليم المرأة أداة ضرورية ولكنها ليست كافية لتحقيق العمالة الكاملة وإتاحة فرص عمل لائق للنساء.

٢٥- كما توجد فوارق هائلة بين الجنسين في قطاع تنظيم المشاريع الفردية القائمة على روح المبادرة: فالنساء يتركن بصفة خاصة في مشاريع الأعمال الصغيرة والبالغة الصغر ويتوجهن نحو الأنشطة القائمة على الكفافة والمنخفضة الربحية. وهنّ عادة ما يعملن في السوق غير النظامية وفي قطاعات لا تتطلب توفر مهارات خاصة (مثل أنشطة الزراعة الصغيرة النطاق والتجارة البسيطة وتجارة الباعة الجوالين وخدمات التجميل)^(١٦). كما أن متوسط مستويات الإنتاجية والإيرادات هو أدنى في حالة مشاريع الأعمال التي تُديرها نساء مقارنة بتلك المشاريع التي يديرها رجال. ثم إن محدودية الوصول إلى الموارد، والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والقيود المتأصلة المرتبطة بالقطاعات التي تعمل فيها النساء، والافتقار إلى التدريب الملائم، وضغوط الوقت، هي جميعها عوامل تؤثر في نتائج أنشطة النساء وتمنعهن في أحيان كثيرة من الاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية^(١٧).

٢٦- أسئلة: ما هي أدوات السياسة العامة التي أثبتت فعاليتها في سد فجوة الأجر بين الجنسين؟ وإذا لم تتحول زيادة مكاسب الإناث في مجال التعليم إلى تحسن في مشاركتهن في سوق العمل، فهل من المناسب الاستثمار في تعليم النساء؟ وإلى أي حد يُعتبر من الواقعي حالياً السعي لتحقيق هدف العمالة الكاملة والعمل اللائق للنساء؟ وما هو مدى فعالية السياسات التي توفر حوافز اقتصادية للأسر لكي ترسل بناتها إلى المدارس؟

(١٤) World Bank (2012). World Development Report on Gender Equality and Development. International Bank for Reconstruction and Development/World Bank, Washington D.C

(١٥) منظمة العمل الدولية (٢٠١١)، مرجع سابق.

(١٦) الأونكتاد (٢٠١١). تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١١، منشورات الأمم المتحدة، UNCTAD/IER/2011، نيويورك وجنيف.

(١٧) المرجع نفسه.